

القطاع العام في الجزائر:

يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية

ويؤدي النشاط الحكومي لإدارة المشروعات أو المؤسسات إلى تعطيل آليات السوق وتشويه المنظومة السعرية وعادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للاقتصاد ، ولكنه غير ضروري لوجوده.(الموسوي، 1999، ص 1).

ويعد قطاعا عاما كل مشروع تملكه الدولة كليا أو جزئيا، وبالتالي في ضوء هذه الملكية يتحدد إن كان القطاع عاما أم شبه عام، وفي هذه الحالة هناك اختلاف بين كثير من الدول، وبالتالي فهناك نماذج كثيرة للقطاع العام أو المشروعات العامة، فهناك مشاريع مملوكة كليا للدولة تشرف عليها وتديرها هيئة عمومية، بينما هناك بلدان أخرى تفتح باب المساهمة لرأس المال في أسهم المشروع أو الشركة العامة بحسب السياسة الاقتصادية المنتهجة. ويمكن تقسيم المشاريع العامة إلى ثلاثة أنواع: (السيد عبد المولى ، 1977 ، ص 374).

1-المشروعات العامة المباشرة: وهي مشروعات تملكها وتديرها الدولة وحدها بواسطة ممثلين لها ، وهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية والقانونية المستقلة ، وتأتي نفقاتها من الخزينة العامة .

2- المشروعات العامة المختلطة: مثل التي يشترك فيها الأفراد مع السلطة في القيام بالإنتاج ومثال ذلك شركات المساهمة المختلطة.

3- المشروعات العامة المستقلة: وتتكون من رأس المال العام ولها شخصية مستقلة عن شخصية السلطة العامة المالكة لها، وتعمل وفق المبادئ التجارية والاقتصادية، ولها ميزانيتها السنوية المستقلة. وتختلف المشروعات العامة عن المشروعات الخاصة في الهدف، فالمشروعات العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وتلبية الحاجات الاجتماعية التي لا يستثمر فيها القطاع الخاص، بينما المشروعات الخاصة تهدف إلى تحقيق المصلحة الفردية. ومما سبق يمكننا القول أن القطاع العام يتفرع إلى ثلاثة أشكال هي: (يونس، دون سنة، ص 493).

- **الشكل الأول:** قد يكون المشروع مملوكا للدولة ملكية تامة.
 - **الشكل الثاني:** قد يكون المشروع مملوكا للدولة في جزء منه، ومملوكا للقطاع الخاص في الجزء الآخر
 - **الشكل الثالث:** قد يكون المشروع مملوكا للقطاع الخاص كله، ولكن الدولة هي التي منحت حق الامتياز لاستغلال نشاطه، وعليه فهي تشرف وتراقب ذلك النشاط.
- فالشكل الأول من مشاريع القطاع العام يسود البلدان الاشتراكية ذات التخطيط المركزي الشامل بينما الشكل الثاني أي الشركات المختلطة فأهم مميزاته هي الرأسمالية المعاصرة، أي الرأسمالية الشعبية حيث جاء لمعالجة أزمات الرأسمالية الدورية مثل الكساد والانكماش، وفق مبادئ **كينز** التي اشتهرت بعد الأزمة

الاقتصادية الكبرى سنة 1929، فأصبحت الدول الصناعية الغربية تتدخل في الحياة الاقتصادية، وقد أخذ هذا التدخل أحد الشكلين أو هما معا. (السيد عبد المولى ، 1977 ، ص 145).

أ- الشكل الأول من التدخل الحكومي: وهو التدخل المباشر في عمليات الإنتاج والخدمات خاصة العمليات الإنتاجية الرئيسية والضرورية اجتماعيا، مثل النقل والمواصلات وصناعة

الطاقة والصناعة النووية بالإضافة إلى الصحة والتعليم والتكوين حيث أصبح القطاع العام في الدول الصناعية المتقدمة يساهم ب 25 % إلى 30 % من الناتج القومي الداخلي .

ب- الشكل الثاني من التدخل الحكومي: هو التدخل عن طريق التوجيه الجزئي للسياسات المالية والنقدية والتأثير في بعض المتغيرات كنسبة الفائدة، أو أسعار الصرف أو مستوى الدخل أو العمالة أو تنشيط الطلب الكلي الفعال خاصة في أوقات الكساد ، كما استخدم التخطيط الجزئي للاقتصاد بطريقة أوضح ولكنه يبقى غير إلزامي بل إرشادي، و عليه يمكن القول أن القطاع العام في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لامتناس بعض سلبيات الرأسمالية .

تطور القطاع العام:(Henni,1982, p87)

منذ الاستقلال إلى نهاية الستينات كانت معظم الأنشطة الاقتصادية للدولة الجزائرية تميل نحو التركيز على تشييد البنى التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية والسياسة العامة للاقتصاد، وإعادة تنظيم حركة التجارة الوطنية، وعليه فان ظروف هذه الفترة قد هيأت الأرضية للكثير من التطورات التي غيرت موقف الدولة اتجاه الاقتصاد الوطني، وينبغي التأكيد هنا على أن إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية كانت بمثابة وسيلة اجتماعية وسياسية لتغيير مواقع القوة السياسية وتوزيع الدخل.

وكان من الضروري أن يتجسد هذا الأمر في نوعين اثنين على الأقل من التغيرات الهيكلية والجذرية المهمة هما:

1- في المقام الأول يستدعي الأمر تحطيم القاعدة المادية التي تستند إليها الهياكل الاستعمارية، وعملية التحطيم هذه قد صورها على سبيل المثال القرار بتحديد ملكية الأراضي.

2- والنوع الثاني من التغيير يتعلق بأهمية القطاع العام كأداة للتغيير الاقتصادي ، وإعادة توزيع الدخل والثروة. كما أن سلسلة القرارات لتوسيع القطاع العام عن طريق تأمين الموجودات العينية والمالية الأجنبية منها والمحلية كان يعني أمرين هما: (النصراوي وآخران، 1990 ، ص 458).

- الأول هو أن تركيب الناتج اليومي لم يعد يخضع لقرار فئة قليلة من أهل القطاع الخاص ، وأن توسيع القطاع العام والتغيير في تركيب الناتج القومي كانا يعنيان أيضا أن مستوى الفائض الاقتصادي وتوزيعه لم يعد يتقرران بواسطة آلية قوى السوق وحدها .

- والثاني هو أن القطاع العام الصناعي والتجاري جديد من حيث الأرضية المادية التي انطلق منها، فهو ليس مثلما كانت في الزراعة، أي أرضية واسعة وذات تراكم سابق من خلال بعض الأنشطة المنجمية والتحويلية في صناعة الحديد أو الطاقة وبالتالي فإن القطاع العام لم يرث وحدات صناعية بمعنى الكلمة .

كما أنه لم يكن للقطاع الخاص في الصناعة والتجارة أرضية مادية تضعه في موقف مماثل للقطاع الخاص الزراعي، لأن القطاع الخاص الزراعي مستقل عن الدولة بسبب ملكيته التاريخية ، ولم يكن القطاع الخاص في الصناعة والتجارة مستقلا عن الدولة أو الإدارة العامة إذ هي التي بإمكانها السماح له بالقيام بالنشاطات المختلفة والحصول على المحلات والعتاد ..)

والشيء الملاحظ هو وجود فارق جذري بين القطاع الخاص في الزراعة والقطاع الخاص في الصناعة والتجارة، فالقطاع الخاص الزراعي تطور بمعزل عن الإدارة العامة، بينما وقع إنشاء قطاع خاص صناعي وتجاري وتطور بترخيص وتحالف مع الإدارة العامة، بمعنى أن القطاع الخاص الصناعي والتجاري نشأ في ظل حماية إدارية أدت به إلى الخضوع والتأييد للنمط الإداري لتنظيم الاقتصاد، وهو بهذا لا يشكل قطاعا معاديا للتنظيم الاقتصادي

الإداري، فنظام الترخيص سمح له بتشديد مراكز احتكارية تعود عليه بأرباح هائلة وهي لا تسمح بقيام منافسة من خلال عدم منح الترخيص لأصحاب الأموال الآخرين والذين يبنون القيام بنشاط آخر .

ومنه يمكننا أن نستنتج أن القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الصناعة والتجارة يخضعان للخطة المتكاملة نفسها وتتعدم المنافسة بينهما إذ أن السلطة توزع الأنشطة عليهما في إطار تكاملي.

فالقطاع العام متخصص في الصناعات التقليدية والقاعدية والأنشطة الكبرى، بينما القطاع الخاص متخصص في الإنتاجات التي لا ينتجها القطاع العام. وكل واحد محتكر في ميدانه لذا فهما متحالفتان اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. (BENISSAD 1982, p 134).

دور الدولة ونشأة القطاع العام: (الموسوي، 1999، ص 11).

لابد لنا في البداية من ملاحظة أن المجالات المحددة لكل من القطاع الخاص والقطاع العام لا بد من أن تحدد الفلسفة التي تنتهجها الدولة والمجتمع حول كل من دور الدولة في الحياة والتنظيم الاجتماعي المستهدف، ولنتذكر أن دور الدولة كان يعتبر في البداية مقتصرًا على واجبات الأمن والدفاع والعدالة وكان هذا الوضع هو السائد عندما ظهرت النظرية الاقتصادية التي أسسها آدم سميث، بحيث أن تلك النظرية لم تعط للدولة أي دور في الحياة الاقتصادية، لكن مقابل ذلك ظهر بالتدريج وجود مجالات لا يريد المجتمع إبقاءها في إطار النظام السعري، وهي مجالات الرفاه الاجتماعي، وفي مقدمتها التعليم

والصحة والضمان الاجتماعي وبعض الخدمات الضرورية مثل: خدمات المرافق العامة من موائئ وطرق ... إلخ. ومن الملاحظ أن هذا المجال قابل للتوسع تحت ضغط تزايد الحاجيات الاجتماعية وضرورة موازنة تباينات الدخل من خلال توفير خدمات منخفضة التكلفة للشرائح الأقل دخلا في المجتمع ولكن

المجال مدد ليشمل عددا من السلع التموينية الرئيسية لتوفيرها بسعر يقل عن تكلفتها تعويضا عن انخفاض الأجور، وقد شملت هذه السلع الخبز والزيت والسكر وغيرها من السلع الواسعة الاستهلاك، كما فرضت أسعار منخفضة لا تكاد تترك هامشا للربح الكثير من السلع الأخرى وقد أدى هذا التدخل إلى تضخم في أعباء الحكومة لدعم التموين.

إلى جانب هذا فقد وجدت المجتمعات بالتجربة، أن تنمية المرافق العامة لا يمكن أن تتحقق بالدرجة الكافية من خلال القطاعات الخاصة، من ثم أخذت دول عديدة الاهتمام بتنمية هذه المرافق التي اعتبرت مرافق عامة في كثير من أنحاء العالم قطاعا حكوميا، ثم ظهرت بعد ذلك اتجاهات تدعو الحكومات إلى التكفل ببعض المرافق (المؤسسات) الكبرى التي قد لا يقدر القطاع الخاص عليها، لأن التكاليف مرتفعة والربح قليل.

وقد بدأت التفرقة بين الربح الفردي والربح الوطني بعد تطور أنظمة المحاسبة الوطنية، حيث صاحب هذا تدخل حكومي للإشراف على الحياة الاقتصادية منعا لحدوث خلل أو تصحيحه. وعندما أخذت الحاجات الاجتماعية شكلا حادا وزاد دور الدولة في تلبيتها، اضطرت الدولة إلى استحداث موارد جديدة لتغطية تكاليف هذه الحاجات، وكان من بين هذه الموارد ضريبة الدخل التي أخذت توفر للخزينة حصة مهمة من إيراداتها. غير أنه لم يكن هناك نمط موحد للتطور الاقتصادي نتيجة لاختلاف الأوضاع والظروف. ومن أهم مجالات التنوع مجال الحصة النسبية لكل من الدولة والقطاع الخاص في المدخرات الوطنية، وقد أدت صدف جغرافية إلى تعظيم حصة الدولة في هذه المدخرات الأمر الذي دعاها إلى لعب دور أكبر في الاستثمارات مثل الموارد البترولية. (المستقبل العربي، 1990 ، ص 102).